منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM
٢٨ ديسمبر ٢٠١٨

اللحظة الفارقة في مستقبل العراق

مهند سلوم

ملخص: تغيَّرت المُحرِّكات السياسية الاجتماعية للصراع في العراق. فللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، يسعى العراقيون لتشكيل حكومة تمثِّل الشعب يقودها مسؤولون أكفَّاء بدلًا من اختيار من يمثلهم وفقًا لنظام المحاصصة الطائفية العرقية العُرفي. بيد أنَّ الأحزاب السياسية العراقية قد آثرت التفاوض حول تشكيل الحكومة القادمة للبلاد استنادًا إلى نظام المحاصصة المجتمعي الذي أعقب عام ٢٠٠٣. ويسعى العراقيون عبر الاحتجاجات إلى الضغط على النخبة السياسية لتشكيل حكومة تكنوقراط قادرة على تأمين الخدمات الحيوية، ومحاربة الفساد المستشري، وخلق فرص عمل. وبالنسبة إلى العراقيين، لا بدَّ أن تكون الحكومة الجديدة قادرةً على الحوكمة الجيدة.

- ***هذا الموضوع مترجم عن النسخة الإنكليزية من موقع منتدى الشرق***

ملخَّص: تغيَّرت المُحرِّكات السياسية الاجتماعية للصراع في العراق. فللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، يسعى العراقيون لتشكيل حكومة تمثِّل الشعب يقودها مسؤولون أكفَّاء بدلًا من اختيار من يمثلهم وفقًا لنظام المحاصصة الطائفية العرقية العُرفي. بيد أنَّ الأحزاب السياسية العراقية قد آثرت التفاوض حول تشكيل الحكومة القادمة للبلاد استنادًا إلى نظام المحاصصة المجتمعي الذي أعقب عام ٢٠٠٣. ويسعى العراقيون عبر الاحتجاجات إلى الضغط على النخبة السياسية لتشكيل حكومة تكنوقراط قادرة على تأمين الخدمات الحيوية، ومحاربة الفساد المستشري، وخلق فرص عمل. وبالنسبة إلى العراقيين، لا بدَّ أن تكون الحكومة الجديدة قادرةً على الحوكمة الجيدة.

أجبرت الاحتجاجات التي اندلعت في عدَّة مدنٍ عراقية الأحزابَ السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية على العمل معًا، وتنحية هوياتهم الفرعية الطائفية العرقية جانبًا. وظاهريًّا، يبدو العراق دولةً ديمقراطية ناجعة. لكن التمعُّن بدقَّة يكشف عن وجود مزيدٍ من التعقيدات.

ما زال يتعيَّن على العراق التعافي من الآثار التي خلَّفها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وأكثر من عقدٍ من الحكم السيئ، والفساد المتواصل. وتُعَدُّ الاحتجاجات الأخيرة المناهضة للفساد في محافظات العراق الجنوبية شاهدًا على جسامة المشكلات الخاصَّة بالبنية التحتية والحوكمة، التي ينبغي مواجهتها جميعًا على الفور. وكذلك فالمدن العراقية ذات الغالبية السُنِّية، مثل الموصل والرمادي والفلوجة، التي لحق بها الدمار من جرَّاء الحرب على داعش في أمسِّ الحاجة إلى الأموال لإعادة إعمارها واستقرارها. بيْد أنَّ الحكومة العراقية أعلنت أنها لن تستطيع تغطية تكاليف إعادة الإعمار بأكملها؛ ولهذا تسعى للحصول على قروضٍ استثمارية من مانحين إقليميين ودوليين. وخلال مؤتمر إعادة إعمار العراق، الذي عُقِدَ في الكويت من ١٢ إلى ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٨، تعهدت ٧٤ دولةً بضخِّ ٣٠ مليار دولار أميركي

في صورة منحٍ وقروضٍ لعملية إعادة إعمار العراق، التي من المتوقَّع أن تصل تكلفتها الإجمالية إلى ٨٨ مليار دولار أميركي. ومن بين كبار المانحين جاءت تركيا والسعودية اللتان تعهدتا مجتمعتين بمنح ٨ مليارات دولار أميركي[١]. إذ تأمل السعودية وتركيا عبر هذه المنح وقروض الاستثمار في خلق مساحاتٍ من النفوذ الاستراتيجي في العراق، وترغبان كذلك في أن يشكِّل العراقيون حكومةً تمثيلية قادرة على التصدِّي للنفوذ الإيراني المتزايد في السياسة العراقية. ولم يتضح بعدُ ما إذا كانت الدول المانحة ستلتزم بجميع تعهداتها أم لا.

ويتمثَّل أحد الآثار الجانبية الأخرى غير المباشرة التي أسفرت عنها الحرب على «داعش» في صعود جماعاتٍ مسلَّحة قوية. إذ تشكِّل هذه الجماعات تهديدًا لسيطرة الحكومة على الاستخدام الشرعي للقوات المسلَّحة. وإضافةً إلى العدد الساحق من المشكلات الوارد ذكرها هنا، يظل أمام حكومة بغداد مشكلةُ حلِّ جميع مسائلها العالقة مع حكومة إقليم كردستان، ومن بينها الأراضي المتنازع عليها، وتخصيص حصَّة ملائمة من الميزانية لحكومة إقليم كردستان ووضع محافظة كركوك. وفي ظلِّ ما تواجهه الحكومة العراقية الجديدة من مشكلاتٍ لا حصر لها، أصبح دورها الذي يجب أن تضطلع به محلَّ اهتمام.

ويأمل العراقيون في أنَّ تختلف الحكومة المُشكَّلة حديثًا عن سابقاتها. فمنذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، والعراق أسير سياساتٍ طائفية-عرقية شِقاقية وسوء إدارة. ويتهم كثيرٌ من العراقيين نخبتَهم السياسية الحاكمة بالفساد، وافتقارها إلى الكفاءة، والتواطؤ مع القوى الأجنبية ضد المصالح القومية للعراق

ويأمل العراقيون في أنَّ تختلف الحكومة المُشكَّلة حديثًا عن سابقاتها. فمنذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، والعراق أسير سياساتٍ طائفية-عرقية شِقاقية وسوء إدارة. ويتهم كثيرٌ من العراقيين نخبتَهم السياسية الحاكمة بالفساد، وافتقارها إلى الكفاءة، والتواطؤ مع القوى الأجنبية ضد المصالح القومية للعراق. وولَّدت هذه المشكلات الهيكلية أرضًا خصبة دفعت مختلف مدن العراق إلى دوائر مزمنة من العنف. ولمزيد من التوضيح، ففي يونيو/حزيران من عام ٢٠١٤، أسهَم تنامي الشعور بعدم الرضا عن الحوكمة السيئة للبلاد والتمييز الملحوظ ضد المجتمع السُّنِّي في صعود تنظيم داعش. وإضافةً إلى ذلك، أحدث سوء إدارة موارد البلاد والفساد خللًا في غالبية الخدمات الأساسية في المدن المأهولة بالسكان، مثل: مرافق المياه النظيفة، والكهرباء، والصرف الصحي.

وفي ٧ و٨ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨، اتخذت المظاهرات في مدينة البصرة الغنية بالنفط مسارًا عنيفًا حين أشعل شباب محتجون النيران في مكاتب تابعة للحكومة، ومقار بعثاتٍ دبلوماسية ومباني شركات نفطٍ أجنبية تقع في المحافظة الجنوبية. وفاقت أعداد الشباب الذين قادوا هذه المظاهرات أعدادَ قوات الأمن المحلية. وفي غياب اقتصادٍ خاصٍّ يتمتَّع بالكفاءة في مقابل وجود شبكاتٍ من المحاباة ترعاها الدولة، وانتشار الفساد والقبلية والمحسوبية، تُرِكَ آلاف الشباب العراقيين دون وظيفةٍ أو مصدر إعاشة. وفي هذا السياق، ينتظر العراقيون من الحكومة الجديدة أن تنفذ إصلاحاتٍ سياسية واقتصادية جذرية.

حكومة العراق الجديدة

في أثناء جلستي البرلمان العراقي الثانية والثالثة اللتين عُقدتا يومي ١٥ و١٦ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨، استطاع المجلس اختيار رئيسٍ ونوابٍ له. فاختار للرئاسة محمد الحلبوسي، وهو سُنِّي عربي، ليكون بذلك أصغر من يشغل هذا المنصب في تاريخ العراق. إلا أنَّ تعيينه أصبح محطَّ جدل؛ إذ كانت هناك خصومةٌ شرسة بين الجماعات السياسية السُّنِّية للظفر بهذا المنصب. وإلى جانب هذا، أعربت هذه الجماعات عن مخاوف من أنَّ ترشيح الحلبوسي وانتخابه رئيسًا جاء نتيجة صفقةٍ فاسدة[٢]. ومن هنا، يكشف ترشيح الحلبوسي وانتخابه عن انقساماتٍ عميقة بين الجماعات السياسية السُّنِّية، التي تعود جذورها إلى عام ٢٠٠٣[٣]. ومع أنَّ هذه هي الرواية الرسمية لما يدور في العراق حتى الآن، فإن هناك تعقيدات وراء الكواليس أكثر تفصيلًا.

وقبيل جلسة البرلمان العراقي في ٣ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨، انقسمت الائتلافات السياسية التي كانت تتنافس لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، التي يحقُّ لها تعيين رئيس الوزراء الجديد - إلى معسكرين: الأول بزعامة مقتدى الصدر

وحيدر العبادي، رئيس الوزراء العراقي آنذاك؛ والثاني بقيادة نائب الرئيس نوري المالكي (حزب الدعوة الإسلامية) وهادي العامري (ائتلاف الفتح - الذراع السياسية لقوات الحشد الشعبي). ويعتبر الكثيرون رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي هو المفضَّل لدى الإدارة الأميركية وحلفائها، فيما يُعتقَد أنَّ تكتل نائب الرئيس المالكي موالٍ لإيران. وتراجعت فرص فوز العبادي بولايةٍ جديدة في رئاسة الحكومة كثيرًا عقب إفصاح آية الله علي السيستاني، المرجع الديني الأعلى للشيعة في العراق، عن مجموعةٍ من الشروط التي يتعيَّن توافرها في رئيس الوزراء القادم، من بينها ألا يكون قد تولى سابقًا منصبًا رفيعًا في الحكومة. وإضافة إلى ذلك، انسحب العامري من سباق التنافس على منصب رئاسة الوزراء، تاركًا الباب مفتوحًا على مصراعيه لمرشَّحٍ جديد. وفي نهاية الأمر، فاز بالمنصب المرشَّح (التوافقي) الجديد عادل عبد المهدي. ومع ذلك، فحتى وقت قريب، لم يكن من الواضح كيف ترشَّح عبد المهدي لمنصب رئاسة الوزراء؛ إذ لم ترشِّحه الكتلة الأكبر في البرلمان، ولم تتشكَّل هذه الكتلة على الإطلاق.

وتراجعت فرص فوز العبادي بولايةٍ جديدة في رئاسة الحكومة كثيرًا عقب إفصاح آية الله علي السيستاني، المرجع الديني الأعلى للشيعة في العراق، عن مجموعةٍ من الشروط التي يتعيَّن توافرها في رئيس الوزراء القادم، من بينها ألا يكون قد تولى سابقًا منصبًا رفيعًا في الحكومة

لكن في حوارٍ أخير بين مقتدى الصدر وهادي العامري على موقع تويتر[٤]، كشف الصدر أنَّ عادل عبد المهدي رُشِّح ليرأس الحكومة الجديدة وفقًا لاتفاقٍ بين العامري والصدر على «حكم العراق بطريقة جديدة». بيْد أنَّ حقيقة استخدام الصدر موقع تويتر منصةً لمخاطبة هادي العامري تؤكِّد هشاشة هذا الاتفاق. إذ كتب الصدر، في ١٩ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٨، تغريدةً قال فيها:

"رسالتي إلى الأخ المجاهد هادي العامري،
هناك صفقات ضخمة تُحاك بين بعض أعضاء (فتح) وبعض أفراد (البناء) من سياسيي السُّنَّة لشراء الوزارات وبأموال ضخمة وبدعم خارجيٍّ لا مثيل له. أخي العزيز: اتفقنا سويًا أن يدار العراق بطريقة صحيحة وبأسلوب جديد يحفظ استقلاليته وسيادته.. وتعاهدنا أن نستمرَّ سوية حبًّا بالعراق وشعبه. فإما أن نمضي سوية على ما اتفقنا أو أن يأخذوا كلَّ مغانمهم وبأيِّ أسلوب يشاؤون وتحت أنظار الشعب، أو أن تحاول إصلاح ما يقوم به من هم تحت جناحك، كما عهدتك فإنك لا تجامل على حساب الوطن. ولأذكرك أننا تبانينا على أن يكون العراق هو الكتلة الأكبر.. مضافًا إلى أنني تحالفت معك ولم أتحالف مع الفاسدين والميليشياويين وإني أظنك على العهد باقٍ".

وردَّ هادي العامري على الصدر في تغريدة يقول: «أتمنى من سماحتكم إرسال المعلومات المتوفرة لديكم من أجل متابعتها بكلِّ جدية مع القضاء»[٥]. وفي هذا السياق، رفض العامري مزاعمَ الصدر ووصفها بأنها باطلةٌ. ويفسِّر هذا الخلاف بين الصدر والعامري السببَ وراء أنَّ عبد المهدي يجد صعوبةً في تعيين وزراء في حكومته[٦]. فحكومة عبد المهدي تقع «رهن جميع الأطراف»[٧].

ومن الضروريِّ أن نتذكَّر هنا أنَّ انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة، والعقوبات الأميركية على إيران[٨]، وتصاعد حدَّة الخطاب بين المسؤولين الإيرانيين والأميركيين، هي جميعها عوامل تؤثر في تشكيل الحكومة الجديدة[٩]. ومن المعروف أنه منذ سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، أبقت إيران على «علاقة مميزة» مع أطرافٍ سياسية فاعلة نافذة في العراق، مثل حزب الدعوة الإسلامي الحاكم، وفيلق بدر، والتيار الصدري، والعديد من الجماعات المسلَّحة الشيعية. ومع ذلك، تتنافس الولايات المتحدة وإيران حاليًا على تشكيل حكومة العراق الجديدة. ومن ثَمَّ، تحوَّل العراق إلى ساحة معركة تُصفي فيها إيران والولايات المتحدة حساباتهما وتحميان مصالحهما الاستراتيجية[١٠]. فمن ناحية، ترغب واشنطن في مساعدة العراقيين على تشكيل حكومةٍ وطنية يمكنها التصدِّي للنفوذ الإيراني المتصاعد في العراق. بينما على الجانب الآخر، تحشد إيران حلفاءها العراقيين لتشكيل حكومةٍ موالية لها في بغداد لتحافظ على بقاء ما يسمى «محور المقاومة» - وهو اسم أطلقته الدول التي تعارض السياسة الأميركية في العالم العربي على نفسها - ويضمُّ نظريًّا العراق وسوريا وجماعة حزب الله اللبنانية وحركة حماس الفلسطينية

ومن الضروريّ أن نتذكّر هنا أنّ انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة الشاملة، والعقوبات الأميركية على إيران ، وتصاعد حدّة الخطاب بين المسؤولين الإيرانيين والأميركيين، هي جميعها عوامل تؤثر في تشكيل الحكومة الجديدة

وجماعة الحوثي اليمنية. وبالنسبة إلى إيران، يمثّل استمرار نفوذها في العراق أولويةً استراتيجية. ومع ذلك، تواجه طهران تحديات خطيرة داخل العراق؛ فمع تزايد رؤيتها على أنها قوةٌ مهيمنة، أخذت شعبيتها تتراجع بين الغالبية السكانية الشيعية في العراق. وإضافة إلى ذلك، بدأ حلفاء إيران في العراق، المتهمون بالفساد والتواطؤ مع طهران، في خسارة دعم الجماهير.

وهناك عامل آخر منفصل، لكنّه يضاف إلى المتغيرات المؤثرة في تشكيل الحكومة الجديدة، ألا وهو الأحزاب السياسية الكردية والسُّنية. فالأحزاب السياسية السُّنية لم تستطع توحيد جبهتها في الوقت المناسب لخوض الانتخابات البرلمانية في ١٢ مايو/أيار من عام ٢٠١٨. وقد يُعزى هذا الفشل إلى المنافسة بين القيادات الداخلية[١١]. وترتكز هذه الأحزاب بالأساس على أفرادٍ بعينهم، لا يقدمون أية برامج سياسية حقيقية باستثناء الحزب الإسلامي العراقي، فهو الحزب السياسي السُّنّي الوحيد الذي لديه هيكل هرميٌّ وبرنامج سياسيٌّ واضح المعالم[١٢]. لكنَّ الأهم أنَّ الحزب الإسلامي العراقي لم يشارك مباشرةً في انتخابات ٢٠١٨، بل خاض مرشحوه سباق الانتخابات التشريعية ضمن قوائم انتخابية مختلفة من بينها قوائم يقودها شيعة. وانتهت الانتخابات بدخول ١٤ من أعضاء الحزب الإسلامي البرلمان[١٣]. وعلى غرار الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية، تتراجع شعبية الحزب الإسلامي العراقي في المدن ذات الغالبية السُّنّية؛ إذ يتهمه كثيرٌ منهم بالفساد والافتقار إلى الكفاءة واستغلال الدين لتعظيم مكاسبه السياسية.

وشهد المسرح السياسي السُّنّي صعود فصائل سياسية وسقوط أخرى زعمت على مرِّ فترة طويلة أنّها تمثّل المجتمع السُّنّي. فحتى عام ٢٠١٤، كان الحزب الإسلامي العراقي، وحزب «للعراق متحدون» بقيادة نائب رئيس الجمهورية السابق أسامة النجيفي، و«الجبهة العراقية للحوار الوطني» بزعامة صالح المطلك، و«الحركة الوطنية العراقية» بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد العلاوي (المعروفة سابقًا باسم حركة الوفاق الوطني العراقي والوطنية)، جميعها تُعتَبر الجماعات السياسية الرئيسة التي تمثّل المجتمع السُّنّي. بيْد أنَّ انتخابات عام ٢٠١٨ أفضت إلى ظهور فواعل سياسيين جدد أكثر براغماتيةً واستعدادًا للتنازل من أجل الوصول إلى مناصب حكومية رفيعة. فعلى سبيل المثال، فإن رئيس البرلمان الجديد الحلبوسي، الذي يتزعم حزب «الأنبار حياتنا»، هو أحد حلفاء حزب «الحل» الذي يرأسه الملياردير العراقي جمال الكربولي. واستطاع الحلبوسي الفوز على منافسه السُّنّي أسامة النجيفي نائب رئيس البرلمان سابقًا. وإضافةً إلى ذلك، لم تستطع «الجبهة العراقية للحوار» ورئيسها صالح المطلك، نائب رئيس الوزراء السابق، ولا «الحركة الوطنية» بقيادة نائب الرئيس علاوي - تأمينَ ما يكفي من مقاعد برلمانية لشغل مناصب حكومية رفيعة. ويكشف صعود أحزاب سياسية سُنّية وسقوط أخرى النقابَ عن التأثير الذي خلّفه تنظيم «داعش» في المجتمع السُّنّي في العراق. إذ يرى كثيرٌ من السُّنَّة أنَّ ممثليهم فشلوا في حمايتهم من «داعش» والمليشيات المدعومة من إيران، ومساعدة النازحين داخليًا، وكذلك الوفاء بأيٍّ من تعهداتهم التي قدموها قبل انتخابات ٢٠١٤.

يتوقّع المجتمع السُّني أن تقود الحكومة العراقية القادمة حملةً لإعادة إعمار محافظاتهم، وتسهيل عودة النازحين داخليًا منهم إلى منازلهم، وتهدئة مخاوفهم الأمنية، وخلق فرص عمل

وصحيحٌ أنَّ الأحزاب السياسية الشيعية أيضًا تعاني خصوماتٍ داخلية بين قياداتها ويعوزها كذلك برامج سياسية حقيقية، لكنَّ ما يميزها عن السُّنة هو أنَّها تحتشد خلف سلطةٍ دينية موحدة (أو ما يُطلق عليها المرجعية). فآية الله علي السيستاني، المرجع الشيعي الأعلى في العراق، كثيرًا ما يضطلع بدور المُحَفز لتسهيل التسويات السياسية بين الفصائل الشيعية المتبارية. وإضافةً إلى ذلك، يتعزَّز موقف هذه الأحزاب بأنَّ إيران تؤدّي دورًا توفيقيًا بينها، وهو ما يُعزِّز فرص تحقيق هدف طهران بتشكيل حكومةٍ عراقية موالية لها. بينما على الجانب الآخر، لا توجد قيادةٌ دينية موحدة أو حتى راعٍ ديني أوحد تلتفُّ حوله الأحزاب السياسية السُّنّية ويسهم في تسوية خلافاتها. وفي الواقع، ترتبط الأحزاب السياسية السُّنية بعلاقاتٍ «وثيقة» مع قوى إقليمية مختلفة، مثل تركيا والسعودية والإمارات وقطر. وقد أسفر الاستقطاب بين تلك الدول ذات الغالبية السُّنية، الذي تُعَدُّ أزمة الخليج التي نشبت في عام ٢٠١٧ من الأمثلة البارزة عليه - عن سلسلة من التداعيات غير المباشرة على الانقسامات الداخلية بين السُّنَّة.

وبرغم الحاجة الملحَّة إلى حكومة فعَّالة تدير البلاد، فلا يبدو أنَّ الأحزاب السُنِّية تضع تحقيق هذا الهدف ضمن أولويات جهودها. إذ تعرَّضت مدن سُنِّية كبرى مثل الموصل والفلوجة وتكريت والرمادي للدمار في أثناء الحرب على داعش. وتُقَدَّر تكلفة إعادة إعمار هذه المدن وتحقيق استقرارها بـ٨٨ مليار دولار أميركي[١٤]. لذا يتوقَّع المجتمع السُني أن تقود الحكومة العراقية القادمة حملةً لإعادة إعمار محافظاتهم، وتسهيل عودة النازحين داخليًا منهم إلى منازلهم، وتهدئة مخاوفهم الأمنية، وخلق فرص عمل. لكنَّ قادة الأحزاب السياسية السُنية يتنافسون من أجل الظفر بمناصب عليا في الحكومة الجديدة، مستغلين في ذلك نظام المحاصصة الطائفية العرقية العرفي. وفي ضوء ما تواجهه هذه الأحزاب من اتهاماتٍ بالفساد ونقص الكفاءة والمحسوبية، يصعب تصوُّر كيف ستتمكَّن من الوفاء بوعودها للمجتمع السُني.

وإلى جانب ذلك، تواجه العملية الديمقراطية في إقليم كردستان تحدياتٍ خطرة نتيجةً لضعف مؤسسات الإقليم الديمقراطية والخلافات السياسية الداخلية . وفي العموم، تُركِّز مطالب أكراد العراق على تحسين الأوضاع السياسية، ومحاربة الفساد، وإصلاح الهياكل الديمقراطية في إقليم كردستان

اختار البرلمان العراقي برهم صالح، وهو سياسي كردي مخضرم، رئيسًا جديدًا للبلاد في ٢ أكتوبر/تشرين الأول من عام ٢٠١٨. وفي اليوم ذاته، عيَّن صالح عبد المهدي في منصب رئاسة الوزراء وكلَّفه بتشكيل حكومةٍ جديدة. واعتبر بعض المحللين أنَّ هذه الخطوة جزءٌ من تحالفٍ سياسيٍّ[١٥] تشكَّل بصورةٍ غير رسمية بين الصدر وهادي العامري. ومع أنَّ تحالف حزبي هادي العامري والصدر معًا لا يُشكِّل أغلبية برلمانية، فإن كلا الحزبَيْن يحظى بتأييد شعبيٍّ واسع على أرض الواقع، ويمتلك أيضًا مليشيات مسلَّحة قوية. وأدَّى رئيس الوزراء عبد المهدي اليمين الدستورية وسط جدل مُستَعر حول حكومته. وما زال يتعيَّن على المشرِّعين العراقيين الموافقة على تعييناتٍ في مناصب رئيسة، مثل وزارات الداخلية والدفاع والعدل والتعليم. أما بالنسبة إلى الأحزاب الكردية، فإنَّ «حصتها» في الحكومة العراقية الجديدة تكاد تكون مضمونةً تمامًا. فالرئيس برهم صالح ووزير المالية فؤاد حسين سياسيان كرديان مخضرمان، يمثلان اثنين من كبرى الأحزاب السياسية، هما الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، اللذان يديران حكومة إقليم كردستان.

وعلى عكس الأحزاب السياسية السُنِّية، تقدِّم الأحزاب الكردية جبهةً موحَّدة ذات برنامجٍ سياسيٍّ محدَّد. وصاغت الأحزاب السياسية الكردية، مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، برنامجًا سياسيًّا واضحًا لمساعدة اقتصاد إقليم كردستان على التعافي من الآثار المدمرة التي لحقت به من جرَّاء العقوبات التي فرضتها عليه الحكومة المركزية في بغداد ردًّا على استفتاء استقلال الإقليم الذي أُجري في ٢٥ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٧. وإضافةً إلى ذلك، تعتزم الأحزاب السياسية الكردية تسوية مسألة الأراضي المتنازع عليها بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي. أمَّا على الصعيد الداخلي، فإن هذه الأحزاب تعتزم تطبيق سياساتٍ ستؤدِّي إلى توحيد قوات البيشمركة الكردية، وإيجاد مصادر دخل بديلة عن النفط، وتنفيذ إصلاحاتٍ سياسية للوصول إلى إدارة أفضل للإقليم. ومع ذلك، يواجه أكراد العراق نصيبهم من التحديات؛ إذ إنَّ هناك فجوةً متزايدة بين الأكراد ونخبهم السياسية. وفي أثناء عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، شهدت منطقة الإدارة الكردية العديد من الاحتجاجات العنيفة ضد الفساد والمحسوبية والظروف الاقتصادية الصعبة[١٦] التي تفاقمت بسبب العقوبات التي فرضتها بغداد على إقليم كردستان العراق ردًّا على استفتاء ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ المشؤوم[١٧]. وإلى جانب ذلك، تواجه العملية الديمقراطية في إقليم كردستان تحدياتٍ خطرة نتيجةً لضعف مؤسسات الإقليم الديمقراطية والخلافات السياسية الداخلية[١٨]. وفي العموم، تُركِّز مطالب أكراد العراق على تحسين الأوضاع السياسية، ومحاربة الفساد، وإصلاح الهياكل الديمقراطية في إقليم كردستان. وفي ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٨، أجرى مسعود بارزاني، الرئيس السابق لإقليم كردستان وقائد الحزب الديمقراطي الكردستاني، زيارةً إلى بغداد[١٩]. وتمثِّل هذه الزيارة علامةً فارقة في العلاقات بين حكومتي إقليم كردستان والعراق عقب استفتاء الاستقلال المشؤوم في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧. ومن المتوقَّع أن توافق بغداد وأربيل قريبًا على خريطة طريقٍ لتسوية معظم المشكلات القائمة بين الجانبين.

الخاتمة

يقف العراق حاليًا أمام مفترق طرق؛ فإمَّا ستنقذه الحكومة الجديدة من السقوط في هاوية عدم الاستقرار وإمَّا ستواصل دفعه نحو مزيدٍ من الفوضى التي بدأتها الحكومات السابقة. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، تتَّحد المجتمعات الشيعية والكردية والسُّنِّية العراقية في مطالبتها بأن يمثلها من يتمتَّع بالقدرة على الحوكمة الجيدة وليس وفقًا لنظام المحاصصة الطائفي العرقي. وفي حين أنَّ الهويات السياسية الفرعية ما زالت حاضرةً في أذهان العامة، فإن هناك زخمًا متزايدًا نحو ترسيخ السياسات القومية في العراق. يحتاج العراق إلى قائدٍ لديه رؤية وقدرة على تنفيذ إصلاحاتٍ سياسية واقتصادية. ويمكن أن يدفع رئيس الوزراء عبد المهدي ورئيس الجمهورية برهم صالح معًا العراق إلى خارج الدائرة المفرغة المتمثلة في السياسات الطائفية العرقية والفساد، اللذين أسهما معًا في إطالة أمد اشتعال العنف المتطرف والمجتمعي في العراق إلى الآن. وإضافةً إلى ذلك، يجب أن يشجِّع العراق وجودَ معارضةٍ برلمانية سليمة تهدف إلى مراقبة أداء الحكومة بدلًا من عرقلة جهودها. ففي السابق، غالبًا ما كانت الأحزاب السياسية المتنافسة تستخدم جبهات المعارضة البرلمانية لتصفية حساباتها، وتأجيج المشاعر الطائفية العرقية لتعزيز قاعدة الحزب الانتخابية، وحتى استغلال تلك الجبهات - في أكثر الحالات تطرفًا - في إجبار وزراء في الحكومة على إبرام صفقاتٍ فاسدة[٢٠].

وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، تتَّحد المجتمعات الشيعية والكردية والسُّنِّية العراقية في مطالبتها بأن يمثلها من يتمتَّع بالقدرة على الحوكمة الجيدة وليس وفقًا لنظام المحاصصة الطائفي العرقي

وفي ظلِّ هذا المزيج المعقَّد من المصالح المتضاربة، يدرك الشعب العراقي آسفًا أبعادَ الموقف ويوائم توقعاته بما يتماشى معها. فحكومة العراق الجديدة لن يكون لديها عصا سحرية أو أيُّ حل سحريٍّ آخر تواجه به الفساد المستشري، وتعيد إصلاح الاقتصاد والبنية التحتية الاجتماعية بالكامل، وتقضي على جميع شبكات المحسوبية في الدولة. ومع ذلك، يتوقَّع العراقيون أن تلتزم الحكومة الجديدة التزامًا جادًّا بتحسين المشاكل الهيكلية في الدولة وتمتنع عن ترديد الشعارات البرَّاقة والتعهدات غير الواقعية، والاستمرار في تقديم أعذار للفشل في الوفاء بها. ولكي تنجح الحكومة الجديدة في إعادة كسب ثقة مواطنيها، يجب أن تلتزم التزامًا مُخلصًا بالحوكمة الرشيدة للدولة.

الهوامش والمراجع

١- DW (٢٠١٨). $٣٠ Kuwait summit promises for $30 billion in Iraq reconstruction aid.
https://www.dw.com/en/kuwait-summit-promises-٣٠-billion-in-iraq-reconstruction-aid/a٤٢٥٨٦٦٥٨-

٢- Kurdistan TV (٢٠١٨).
https://www.kurdistantv.net/ar/١٥/٠٩/٢٠١٨/iraq/٣٠-العبيدي-معلقا-على-فوز-الحلبوسي-لتفرح-العائلة-الفاسدة-ببضاعتها-التي-اشترتها-بـ

٣- Seloom, M (٢٠١٨). Unhappy Return: what the Iraqi Islamic Party Gave up to Gain Power? Carnegie Endowment MEC.
https://carnegie-mec.org/١٩/١١/٢٠١٨/unhappy-return-what-iraqi-islamic-party-gave-up-to-gain-power-pubV٧٧٤٧-

٤- Al-Sadr, M (٢٠١٨). Twitter.
https://twitter.com/Mu_AlSadr/status/١٠٦٤٥٠٣٨٤٢٠٢٣٣٢٥٦٩٦

٥- مقالةٌ على موقع السومرية نيوز بعنوان «العامري يرد على رسالة الصدر ويؤكد: لا نجامل أحدًا على حساب الوطن»
https://www.alsumaria.tv/news/٢٥٣٠٦٤/العامري-يرد-على-رسالة-الصدر-ويؤكد-لا-نجامل-احدا-على/ar

٦- Karaalp, H (٢٠١٨). Iraq's Sadr calls on prime minister to finalize cabinet. Anadolu Agency.
https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraqs-sadr-calls-on-prime-minister-to-finalize-cabinet/١٣٢٢٨٣١

٧- Hasan, H (٢٠١٨). Hostage to All? Carnegie MEC. Diwan.
http://carnegie-mec.org/diwan/٧٧٦٩٩?lang=en

٨- Tabaqchali, Ahmed (٢٠١٨). Iran, Sanctions and Iraq: The Bigger Picture. Iraq in Context. London.
https://www.iraqincontext.com/single-post/١٧/٠٨/٢٠١٨/Iran-Sanctions-and-Iraq-The-Bigger-Picture١-

٩- Gordon, Michael (٢٠١٨). White House Blames Iranian-Backed Militias for Attacking U.S. Facilities in Iraq. Wall Street Journal.
https://www.wsj.com/articles/white-house-blames-iranian-backed-militias-for-attacking-u-s-facilities-in-iraq١٥٣٦٧٠٧٤٥٨-

١٠- مقالةٌ على موقع السرّق الأوسط للكاتب غسّان سرّبل بعنوان «العراق وسقوط التانغو»
https://aawsat.com/home/article/١٣٨١٢٠٦?amp/غسان-شربل/العراق-وسقوط-التانغو

١١- Rudaw (٢٠١٨). Internal Split weakens Sunni National Axis Alliance.
http://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/٠٧٠٩٢٠١٨٢

١٢- Seloom, M (٢٠١٨). Unhappy Return: what the Iraqi Islamic Party Gave up to Gain Power? Carnegie Endowment MEC.
https://carnegie-mec.org/١٩/١١/٢٠١٨/unhappy-return-what-iraqi-islamic-party-gave-up-to-gain-power-pubV٧٧٤٧-

١٣- فريد صبري (عضوٌ بارز في الحزب الإسلامي العراقي) حاوره كاتب المقال يوم ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ في لندن.

١٤- CNBC (٢٠١٨). $٨٨،٢ billion price tag for rebuilding Iraq after Islamic State war.
https://www.cnbc.com/-٨٨/١٢/٠٢/٢٠١٨point-٢-billion-us-dollar-price-tag-for-rebuilding-iraq-after-islamic-state-war.html

١٥- تقريرٌ نشرّه موقع السومرية نيوز في عام ٢٠١٨ بعنوان «برهم صالح وعادل عبد المهدي في انفوغراف»
https://www.alsumaria.tv/infograph/٣٠٣/برهم-صالح-وعادل-عبد-المهدي-في-انفوغراف/ar

١٦- Solomon, Erika (٢٠١٧). Anti-government protests in Iraqi Kurdistan kill at least five. Financial Times.
https://www.ft.com/content/٥dVcb-٥٠٠e٥٦f١-e٩V-Ve٩١٦-٢d٤fbac٠da

١٧- Kaya, Zenyep (٢٠١٨). Assessing the post-referendum crisis between Erbil and Baghdad. London School of Economics.
http://blogs.lse.ac.uk/mec/١٩/٠٣/٢٠١٨/assessing-the-post-referendum-crisis-between-erbil-and-baghdad/

١٨- Reuters (٢٠١٨). Iraq's Kurdistan region to hold elections Sept. ٣٠.
https://www.reuters.com/article/us-iraq-election-kurds/iraqs-kurdistan-region-to-hold-elections-on-sept-٣٠-idUSKBN١I٩٠RI

١٩- Ali, S (٢٠١٨). Political Spectrum in Second-day Visit in Baghdad. Kurdistan٢٤.
http://www.kurdistan٢٤.net/en/news/a٢٦bfVdc٩-bed٤٣٤-d-a٣c٩-٠e٨ad٩٦٣ffV١

٢٠- جلسةٌ برلمانية مُسجَّلة عُقدت في عام ٢٠١٦
https://www.youtube.com/watch?v=S٦٢٩TIBdIzw

عن المؤلف

مهند سلوم: محاضر مشارك في مجال العلاقات الدولية بجامعة إكستر البريطانية. وتهتم أبحاثه بمجالي العنف السياسي وبناء السلام. ويركّز تحديدًا على السياسات المناهضة للإرهاب والعنف الطائفي والإسلاموي والقومي العِرقي في الشرق الأوسط.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

/ SharqForum

/ Sharq-Forum

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM